● أخبار قصيرة

الحكومة الرابعة عشرة مهتمة بخفض تولي المهام

قال النائب الأول لرئيس الجمهورية: إن الحكومة الرابعة عشرة مهتمة بخفض تولي المهام. وأضاف محمد رضا عارف، الأربعاء، وهو يتحدث في الاجتماع الأول للمجلس الإداري الأعلى في الحكومة: إن إحدى استراتيجيات حكومة "الوفاق الوطني" تتمثل في تفعيل وتنشيط النظام الإداري، مؤكداً أن ذلك سيتم من خلال الآليات الحديثة، فضلاً عن الإفادة من خبرات الدول والمراكز الأكاديمية المعتمدة. وأكد: إننا نتابع اليوم قضية خفض تولي الحكومة المهام بقوة. وأوضح: إن أعمالاً أنجزت في مجال تقليص البيروقراطية. مضيفاً: إن أحد الموضوعات المهمة والجادة هو اللامركزية، بمعنى أن الحكومة الرابعة عشرة ترى أنه يجب تفويض الشؤون التنفيذية للمحافظ. وأكد عارف أنه من وجهة نظر حكومة الوفاق الوطني، فإن المحافظ هو بمنزلة رئيس جمهورية المحافظة.

إيران تحظر تصدير محاصيل زراعية

أعلنت وزارة الجهاد الزراعي الإيرانية عن حظر وتقييد صادرات المنتجات الزراعية ومنتجاتها للعام الإيراني القادم (يبدأ في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٥) بهدف تجنب النقص في المنتجات وتنظيم السوق المحلي. وذكرت الوزارة، الأربعاء، أنه سيتم حظر تصدير البقوليات مطلع ٢١ مارس ٢٠٢٥ حتى ٢٠ مارس ٢٠٢٦ لمدة ١٢ شهراً بهدف تعويض العجز في الإنتاج المحلي. كما ستواجه صادرات التمور من يناير ٢٠٢٥ حتى ٢٠ مارس ٢٠٢٦ قيوداً لمدة ١٢ شهراً. وفي هذا السياق، سيكون زيادة القيمة الأساسية للصادرات وفرض رسوم تصدير من بين الأولويات. كما سيتم السماح بتصدير الزبدة والدهون الأخرى وفقاً لظروف السوق؛ لكن ستواجه صادرات هذه المنتجات قيوداً لضمان تلبية احتياجات السوق المحلي.

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ارتفاع حجم التجارة بين روسيا وإيران، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، بنسبة ١٤/٧٪ لتصل إلى ٣/٣ مليار دولار. وقال أليكسي أوفيرتشوك: حتى على خلفية الإتفاقية (بشأن منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران)، فإن التجارة بين البلدين تنمو؛ وخلال الأشهر التسعة من هذا العام، نمت بنسبة ١٤/٧٪ لتصل إلى ٣/٣ مليار دولار، وهذا نمو جيد للغاية. وأضاف: بالطبع، ننتظر دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وهذه إتفاقية فريدة من نوعها، لأننا في الواقع ننفتح على بعضنا البعض في أكثر من ٩٠٪ من خطوط الإنتاج، وستفتح فرصاً جيدة جداً لنمو التجارة، وزيادة حجم التبادل التجاري.

تطبيقاً لشعار "نحن قادرون"

صنع ٢٦ سفينة ومعدات بحرية استراتيجية باستخدام القدرات المحلية

صرحت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية: إن صنع ٢٦ نوعاً من سفن الخدمة والمعدات البحرية الاستراتيجية باستخدام القدرات المحلية هو أمر واعد للغاية ويحمل رسالة سلام للعالم أجمع.

وقالت فرزانة صادق، مساء الثلاثاء، خلال حفل التوقيع على صنع معدات بحرية في وزارة الطرق والتنمية الحضرية: إن حدث اليوم سيكون مهماً للغاية، ويمكننا أن نقول لشبابنا أن هذا البلد يستطيع أن يخطو نحو التنمية رغم كل العقوبات والمشاكل.

وأشارت الوزيرة صادق إلى أن هذا الاجتماع سيكون واعداً جداً لكل إيراني، لأننا يمكننا الدخول إلى أي مجال نريده. وأضافت: نحن أيضاً نحمل هذه الرسالة إلى العالم أجمع بأننا لا نبحث عن التجهيز لإعلان الحرب، بل نبحث عن الدفاع والتنمية الاقتصادية للبلاد، ونتخذ خطوات نحو السلام والتنمية في بلادنا.

وتابعت: في أصعب ظروف العقوبات والضغوط الاقتصادية، ضحى القطاع الخاص بثروته وخبراته وأحياناً بحياته من أجل عزة الوطن وتنميته.

وقالت وزيرة الطرق: بالتأكيد، هذا الحفل لا يتعلق فقط بتوقيع العقد؛ لكنه يحمل رسالة لكل شباب البلاد مفادها أنه لا يزال بإمكاننا العثور على طريقنا في أصعب المواقف. وأضافت: إن السفن التي يتم صنعها بهذه العقود ستكون فعالة للغاية في راحة البلاد وسلامها وتميزها.

صنع معدات بحرية معقدة للغاية

من جانبه، صرح قائد القوات البحرية الاستراتيجية لجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إننا قادرون على صنع معدات بحرية معقدة للغاية.

وفي ختام حفل التوقيع على عقود صنع معدات بحرية في وزارة الطرق والتنمية الحضرية، قال الأدميرال شهرام إيراني في تصريح للصحفيين: لقد أظهرنا بالفعل قدرتنا وخبرتنا في المحيطين الأطلسي والهادئ، والمدمرة "دنا" تم بناؤها على يد شباب البلاد. وأضاف: إن بلادنا اليوم قادرة على صنع معدات بحرية معقد للغاية.

وأشار الأدميرال إيراني إلى أن حدث اليوم كان الخطوة الأولى المهمة للحكومة من أجل تنفيذ توجيهات قائد الثورة الإسلامية في سياسات التنمية ذات التوجه البحري، وقال: اليوم، لم يعد صنع السفن على هذا المستوى مهمة معقدة، بل هو بسيط للغاية بالنسبة للخبراء المحليين.

صنع أفضل السفن في البلاد

من جهته، صرح قائد القوات البحرية للحرس الثوري: إننا اليوم وبفضل كفاءة وخبرة الخبراء المحليين، قادرون على صنع أفضل السفن في البلاد.

وقال الأدميرال علي رضا تنكسيري: حققت البلاد إنجازاً عظيماً بصناعة السفن من الألمنيوم، فيما كانت تعتمد على الأميركيين في بناء السفن في عهد الطاغوت. وأضاف: مع الاعتماد على الداخل يتم توفير العملة الصعبة وتزداد معارف أبناء البلد، تطبيقاً لشعار "نحن قادرون".

وأشار الأدميرال تنكسيري إلى أن البحرية التابعة للحرس الثوري قامت ببناء ١٧ سفينة في مؤسسة "الشهيد محلاتي"، وهي جاهزة للانضمام إلى الأسطول البحري للبلاد، وقال: يمكننا أن نفعل أشياء أكبر بكثير من خلال التوكل على الباري تعالى.

يذكر أنه بحضور وزيرة الطرق والتنمية الحضرية وقادة القوات البحرية للجيش والحرس الثوري، تم مساء الثلاثاء توقيع عقود لصنع ٢٦ نوعاً من سفن الخدمة التي تحتاجها هيئة الموانئ والملاحة البحرية بقيمة ٣/١ تريليون تومان باستخدام طاقات وقدرات المنتجين المحليين.

وزيرة الطرق: لا يزال بإمكاننا العثور على طريقنا في أصعب المواقف

الأدميرال إيراني: قادرون على صنع معدات بحرية معقدة للغاية

الأدميرال تنكسيري: قادرون على صنع أفضل السفن في البلاد

مدير منظمة الموانئ والملاحة البحرية:

الهند تبدأ بالإستفادة من المرحلة الأولى من مشروع تطوير ميناء تشابهار

قال مدير منظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية: إن إتفاقية تطوير ميناء تشابهار الإيراني (الواقع جنوب شرق ايران والمطل على المحيط الهندي) قد وقعت وتبادلت مع الجانب الهندي، وأن الهند قد بدأت فعلياً الاستفادة من المرحلة الأولى من مشروع تطوير ميناء تشابهار الإيراني. وأضاف علي أكبر صفائي، في تصريح للصحفيين على هامش مراسم اليوم الوطني للنقل، أن قيمة الإتفاقية المبرمة مع الهند كانت ١٢٠ مليون دولار، وأن ٨٥ مليون دولار منها يتم نقلها الآن (إلى الجانب الإيراني)، كما أن الإتفاقيات المتعلقة بصنع المعدات الخاصة لهذا الميناء أيضاً هي قيد التنفيذ الآن، وقد بدأت عملية نقل هذه المعدات (إلى تشابهار). في سياق آخر، أشار صفائي إلى زيارة نائبي رئيس الوزراء الروسي إلى إيران ولقائهما مع الرئيس الإيراني، قائلاً: إن لقاءات هذين المسؤولين الروسيين في إيران تناولت وبشكل مسهب موضوع تفعيل ممر الشمال - الجنوب. وأوضح: أن الحكومة الإيرانية تشدد على ضرورة الاستفادة القصوى من طاقات وإمكانيات القطاع الخاص، وأن هناك الآن نحو ٣٠ إتفاقية ومذكرة تفاهم وقعت مع الجهات الداخلية والخارجية، وأن الأعمال التنفيذية ستبدأ قريباً في ٧ موانئ إيرانية.

مع خطط لإصدار سندات خزانة خاصة قياسية لعام ٢٠٢٥

الصين تعتزم زيادة الدعم المالي للاستهلاك

أعلنت وزارة المالية الصينية، الأربعاء، إن بكين ستعزز الدعم المالي للاستهلاك العام المقبل، من خلال زيادة معاشات التقاعد، ودعم التأمين الطبي، وتوسيع نطاق عمليات مبادلة السلع الاستهلاكية مقابل أخرى جديدة. وأضافت الوزارة، في ختام مؤتمر عن العمل المالي استمر يومين، أن الصين ستدعم المعاش الأساسي للمتقاعدين وساكني المناطق الحضرية والريفية، وسترفع معايير الدعم المالي فيما يتعلق بالتأمين الطبي لهؤلاء السكان، للمساعدة في تعزيز الاستهلاك «بقوة». وذكرت أن الصين ستزيد أيضاً دعمها لعمليات مبادلة السلع الاستهلاكية للحصول على أخرى جديدة، وستتوسع في الاستثمار الفعال، وستواصل دعم البعد الاجتماعي عبر الاستثمار الحكومي. وحسب البيان، سوف تسهم هذه الإجراءات في تحسين سبل معيشة السكان، ونظام السياسات لدعم النمو السكاني، وتعزيز شبكة الضمان الاجتماعي ومنظومة الرعاية الصحية. وأضافت الوزارة: أن الإنفاق المالي سيعزز قدرات الابتكار التكنولوجي ويدعم بشكل كامل البحث والتطوير للتكنولوجيات الأساسية الرئيسية، ويعزز التحديث الصناعي.

الاستعداد للمزيد من التوترات التجارية مع أميركا

وتعهد قادة صينيون خلال اجتماع لهم هذا الشهر بزيادة العجز في الميزانية، وإصدار مزيد من أدوات الخزانة، وتيسير السياسة النقدية للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي، مع استعداد البلاد لمزيد من التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض الشهر المقبل. ونقلت «رويترز» عن مصدرين قولهما: إن السلطات الصينية وافقت على إصدار سندات خزانة خاصة بقيمة ٣ تريليونات يوان (٤١١/٠٤ مليار دولار) العام المقبل. وسيكون هذا أعلى مستوى للإصدارات المثيلة على الإطلاق، مع تكثيف بكين للتحفيز المالي لإحياء الاقتصاد المتعثر. وستمثل خطة إصدار الديون السيادية لعام ٢٠٢٥ زيادة حادة من تريليون يوان هذا العام. ورفضت المصادر التي لديها علم بالمناقشات الكشف عن هويتها بسبب حساسية الأمر. ولم يستجب مكتب معلومات مجلس الدولة الذي يتعامل مع استفسارات وسائل الإعلام نيابة عن الحكومة ووزارة المالية ولجنة التنمية والإصلاح الوطنية، على الفور، لطلب «رويترز» للتعليق. ولا تدرج الصين عموماً سندات خاصة طويلة الأجل في خطط ميزانيتها السنوية؛ حيث ترى في هذه الأداة إجراء استثنائياً لجمع العائدات لمشاريع محددة أو أهداف سياسية حسب الحاجة. وفي إطار خطة العام المقبل، سيتم جمع نحو ١/٣ تريليون يوان من خلال سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل، لتمويل «برنامجين رئيسين» و«برنامجين جديدين»، حسبما ذكرت المصادر المطلعة على الأمر. وتشير البرامج «الرئيسية» إلى المشاريع التي تنفذ استراتيجيات وطنية، مثل بناء السكك الحديدية، والمطارات، والأراضي الزراعية، وبناء القدرة الأمنية في المناطق الرئيسية، وفقاً لوثائق رسمية. وقالت هيئة التخطيط الوطنية الصينية في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) الحالي: إن بكين خصصت بالكامل جميع العائدات من تريليون يوان هذا العام في سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل؛ حيث يمول نحو ٧٠ في المائة من العائدات المشروعين «الرئيسيين»، والباقي يذهب نحو المخططين «الجديدين».

وقالت المصادر: إن جزءاً كبيراً آخر من العائدات المخطط لها للعام المقبل سيكون للاستثمار في «القوى الإنتاجية الجديدة»، وهو المصطلح الذي تستخدمه بكين للإشارة إلى التصنيع المتقدم، مثل المركبات الكهربائية والروبوتات وأشباه الموصلات والطاقة الخضراء. وقال أحد المصادر إن المبلغ المخصص لهذه المبادرة سيتجاوز تريليون يوان. وأضافت المصادر: إن العائدات المتبقية ستستخدم لإعادة تمويل البنوك الحكومية الكبرى، في حين تكافح البنوك الكبرى مع تقلص الهوامش وتعثر الأرباح وارتفاع القروض المتعثرة. وسيعادل إصدار ديون الخزانة الخاصة الجديدة العام المقبل ٢/٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠٢٣. وكانت بكين قد جمعت ١/٥٥ تريليون يوان من خلال مثل هذه السندات في عام ٢٠٠٧، أو ٥/٧ في المائة من الناتج الاقتصادي للبلاد في ذلك الوقت.

المسار الاقتصادي لعام ٢٠٢٥

واجتمع الرئيس شي جينبينغ وكبار المسؤولين الآخرين في مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي السنوي، يومي ١١ و١٢ ديسمبر، لرسم المسار الاقتصادي لعام ٢٠٢٥. وقال ملخص إعلامي رسمي لهذا الاجتماع: إنه «من الضروري الحفاظ على النمو الاقتصادي المطرد» ورفع نسبة العجز المالي، وإصدار مزيد من الديون الحكومية العام المقبل؛ لكنه لم يذكر أرقاماً محددة. وأفادت «رويترز» الأسبوع الماضي بأن القادة الصينيين وافقوا على رفع عجز الميزانية إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، مع الحفاظ على هدف النمو الاقتصادي عند نحو ٥ في المائة. وفي مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي، تحدد بكين أهدافاً للنمو الاقتصادي وعجز الميزانية وإصدار الديون، وأهدافاً أخرى للعام المقبل. ولن يتم الإعلان رسمياً عن هذه الأهداف التي يتفق عليها عادة كبار المسؤولين في الاجتماع، حتى اجتماع البرلمان السنوي في مارس (آذار) المقبل، ويمكن أن تتغير قبل ذلك الحين. وعانى اقتصاد الصين هذا العام بسبب أزمة عقارية حادة، وديون حكومية محلية مرتفعة، وضعف الطلب الاستهلاكي. وقد تواجه الصادرات - وهي واحدة من النقاط المضيئة القليلة - قريباً تعريفات جمركية أميركية تتجاوز ٦٠ في المائة، إذا نفذ ترامب تعهداته الانتخابية. وفي حين أن المخاطر التي تهدد الصادرات تعني أن الصين سوف تحتاج إلى الاعتماد على مصادر محلية للنمو، فإن المستهلكين يشعرون بأنهم أقل ثراء بسبب انخفاض أسعار العقارات والرفاهة الاجتماعية الضئيلة. كما يشكل ضعف الطلب من الأسر خطراً رئيسياً. وفي الأسبوع الماضي، قال المسؤولون الصينيون إن بكين تخطط لتوسيع برامج تجارة السلع الاستهلاكية والمعدات الصناعية، لتشمل مزيداً من السلع والخدمات.